فهرس

النص المرجعي الاستراتيجي المعتمد..... 5

مقدمة : 13

المحور التمهيدي : 17

الفرع الأول : الحسم الملكي في خيار المنظور الشمولي للإصلاح
(30 يوليوز 2007)..... 19

الفرع الثاني :الحقيقة التاريخية 20

المستوى الأول : 21

التدبير الأول : 22

التدبير الثاني : 23

التدبير الثالث : 24

التدبير الرابع : 25

المستوى الثاني : 27

أولا : فيما يتعلق بحصيلة التعامل مع خطاب العرش لسنة 2007..... 27

1 – التعامل بالتردد و الانتظارية..... 29

2 – الفصل بين السياسي والتقني في ملف الإصلاح..... 30

3 – ضغط الإكراهات سياسية.....32
ثانيا : فيما يتعلق بخطاب العرش لسنة 2008.....32
1– مواصلة تنفيذ خطة عمل (2008-2012).....33
2 – فتح باب المشاورات.....33
3 – وضع عشر جمعيات حقوقية لمذكرة مشتركة : 34
الملاحظة الأولى : 34
الملاحظة الثانية : 38
الملاحظة الثالثة 44
الملاحظة الرابعة : 45
ثالثا : فيما يتعلق بالخطاب الملكي في ذكرى ثورة الملك والشعب
لسنة 2009 50
الفرع الثالث :إشكالية التعامل مع جوهر مرجعية الإصلاح 53
خلاصة عامة.....56
محاور المخطط المقترح 57
المحور الأول : عقلنة التنظيم القضائي للمملكة بإعادة البناء من
الأسفل.....61
الفرع الأول : تشخيص الإختلالات.....64
الفرع الثاني : النتائج المترتبة على الوضع الحالي للخريطة القضائية 69
1 – تشتيت الكفاءات والإمكانيات.....69

2 – هشاشة إدارة المؤسسات القضائية 70
أ – الأسباب الموضوعية 74
ب – الأسباب الذاتية 74
3 – إشكالية تدبير الحاجيات البشرية من القضاة 74
الفرع الثالث : مقومات وضع الخريطة القضائية على أساس عقلاني 76
أولا : المعايير الموضوعية 77
1 – البعد الوظيفي للتقريب 78
2 – تكريس مبدأ وحدة الجهة القضائية 80
3 – المعيارالإحصائي 81
ثالثا : ضبط الحاجيات من القضاة على أسس علمية 82
1 – العناصر الثابتة 82
2 – العناصر المتغيرة 82
الفرع الرابع : بنية الخريطة القضائية المقترحة 88
الفرع الخامس : الخريطة القضائية لمحاكم القرب 89
أولا : على مستوى التنظيم القضائم لمحاكم القرب 88
1 – عنصر الحاكم 90
2 – عنصر الإختصاص 94
ثانيا : وضع معالم خريطة قضائية معقلنة لمحاكم قضاء القرب 96
الفرع السادس : ردود الفعل الإفتراضية 97

ملاحق المحور الأول..... 98

المحور الثاني : البعد البشري في المنظور الشمولي العميق للإصلاح..... 109

الفرع الأول : حمولة القيم المهنية والسلوكية في شخص القاضي من منطلق ابعاد مرجعية الإصلاح..... 111

المعطى الأول..... 113

المعطى الثاني..... 116

المعطى الثالث..... 117

الفرع الثاني : الحلول الجدرية..... 119

التدبير الأول..... 119

التدبيرالثاني..... 121

التدبير الثالث..... 122

التدبير الرابع..... 124

الفرع الثالث : إشكالية الإدارة القضائية للمحاكم – الإختلالات والمعالجة والمقترحات –..... 125

أولا : على مستوى شخص المسؤول القضائي..... 127

ثانيا : نهج سياسة اللاتمركز..... 131

المحور الثالث :العلاقة النظامية بين مؤسسة وزير العدل والجهاز القضائي تشخيص الإختلالات – المعالجة – المقترحات..... 135

الفرع الأول :على مستوى القواعد المنظمة لتفتيش المحاكم..... 137

1 – نظام قانوني ناقص الفعالية 139
2 – نظام يقوم على التداخل بين المراقبة والتفتيش 140
3 – نظام يعكس مزج السلط 140
الفرع الثاني : على مستوى رئاسة مؤسسة وزير العدل للنيابة العامة ... 144
الفرع الثالث : فيما يتعلق بصلاحيات وزير العدل في منظومة المسار المهني للقضاة 148
المستوى الأول 149
1 – فيما يتعلق بالبعد الدستوري 149
2 – مدى تأثير الصلاحيات المقررة لوزير العدل على استقلال القضاء 151
الفرع الرابع : تأصيل طبيعة العلاقة في المعايير الدولية 152
الفرع الخامس : العناصر الأساسية التي تقوم عليها النظم القضائية في الإستراتيجية الدولية 156
المستوى الثاني : المجلس الأعلى للقضاء 160
أولا : تقييم عام للإختيار الدستوري 160
ثانيا : مكامن الخلل في دواليب المجلس الأعلى للقضاء 175
1 – على مستوى الصلاحيات 175
2 – على مستوى القواعد المنظمة لعضوية المجلس والإجراءات الانتخابية 177

أ – فيما يتعلق بالقواعد المنظمة لعضوية المجلس 177
ب – فيما يتعلق بالإجراءات الإنتخابية 178
ثالثا : إشكالية عضوية النساء 179
1 – على مستوى السند الدستوري : 180
2 – على مستوى تحديد عدد المقاعد المخصصة للنساء 180
3 – عدم انتظام الدورات والاجتماعات 182
4 – مسطرة المداولات : 183
5 – جمع وزير العدل بين سلطة المتابعة والمشاركة في البت فيها : 184
6 – طبيعة التنظيم الداخلي لكتابة المجلس الأعلى للقضاء : 187
المحور الرابع : تنزيل المنظور الشمولي والمرجعية في صيغ مشاريع قوانين 189
أولا : الصيغة المقترحة لمشروع قانون بتعديل النظام الأساسي للقضاة ... 195
المذكرة الإيضاحية 197
الصيغة المقترحة للنص «النظام الأساسي للقضاة» 242
ثانيا : الصيغة المقترحة لمشروع القانون المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة 297
المذكرة الإيضاحية 299
صيغة مشروع القانون المتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة 323

ثالثا : الصيغة المقترحة لمشروع قانون بإحداث محاكم قضاء القرب وتحديد إختصاصاتها 345
المذكرة الإيضاحية 347
صيغة مشروع القانون 355
خاتمة 374
الفهرس 377